منظمة العفو الدولية

بيان للتداول العام

رقم الوثيقة: MDE 29/001/2011

24 فبراير/شباط 2011

يتعين على السلطات المغربية احترام حرية التجمع

أدانت منظمة العفو الدولية اليوم استخدام قوات الأمن العنف في 21 و22 فبراير/شباط 2011 لتفريق محتجين سلميين في العاصمة المغربية، الرباط. وتدعو المنظمة السلطات المغربية إلى مباشرة تحقيق في الأحداث، التي اضطرت العديد من المحتجين إلى تلقي العلاج في المستشفى.

ففي مساء 21 فبراير/شباط 2011، فرّقت قوات الأمن مجموعة من حوالي 30 شخصاً تجمعوا في ساحة "باب الحد" للمطالبة بالإصلاح. وذكر المحتجون أنهم تعرضوا للضرب، بينما تلقى ما لا يقل عن سبعة منهم العلاج في المستشفى، بمن فيهم خديجة الرياضي، رئيسة "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، التي تلقت لكمات في بطنها.

وقيل أن محتجين آخرين حصلوا على علاج لاصابات من ضمنها ضلع مكسور واصابة في الرأس. وذكر أن من بين المحتجين الذين احتاجوا العلاج في المستشفى تجاوز عمره ال60 سنة.

وورد أن قوات الأمن التي قامت بتفريق المظاهرة تتبع "القوات المساعدة المغربية"، وهو جهاز مكلف بتنفيذ القانون مسؤول عن مهام خاصة تتعلق بالنظام العام، وكذلك "وحدة التدخل السريع". وكثيراً ما استخدمت هذه الوحدات من جانب السلطات لتفريق المظاهرات السلمية.

وفي اليوم التالي، جرت محاولة ثانية لعقد مظاهرة سلمية في "ساحة باب الحد"، وتم تفريقها بالمثل على أيدي "قوات التدخل السريع". وذكر المحتجون أنهم تعرضوا للضرب بالهراوات وللركل واللكم والإهانة.

ونُقل خمسة من المحتجين إلى المستشفى عقب الحادثة، بمن فيهم عبد الخالق بنزكري، نائب رئيس "الجمعية المغربية لحقوق الإنسان"، الذي عانى من إصابة في ذراعه.

وتساور منظمة العفو الدولية بواعث قلق من أن قوات الأمن لجأت في كلتا الحالتين إلى استعمال القوة دون تحذير المحتشدين ودون ضرورة لذلك. وبمقتضى معايير دولية من قبيل "مدونة الأمم المتحدة لقواعد سلوك الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين"، لا يجوز للشرطة استخدام القوة إلا عند الضرورة، وإلى الحد الذي يستدعيه أداؤها لواجبها.

وتدعو منظمة العفو الدولية السلطات المغربية إلى فتح تحقيقات وافية وغير متحيزة ومستقلة في بلاغات استخدام القوة المفرطة من جانب قوات الأمن في 21 و22 فبراير/شباط 2011، وضمان إخضاع من تتبين مسؤوليتهم عن ذلك للمساءلة.

وينبغي أن تتضمن مثل هذه التحقيقات توصيات باتخاذ إجراءات تأديبية أو غير ذلك من التدابير المناسبة ضد أي موظفين يبيّن التحقيق أنهم قد استخدموا القوة المفرطة أو ارتكبوا انتهاكات، وتقديم التعويض لمن لحقت بهم إصابات، واتخاذ تدابير لمنع استخدام القوة المفرطة في المستقبل.

وتحض المنظمة السلطات المغربية كذلك على إصدار توجيهات واضحة ومعلنة إلى جميع فروع قوات الأمن بأن استعمال القوة المفرطة أمر لا يمكن قبوله.

معلومات مرجعية

نظَّمت كلتا المظاهرتين في 21 و22 فبراير/شباط 2011 جماعات تدعم مطالب الإصلاح السياسي والارتقاء بحالة حقوق الإنسان في المغرب. وجاءت عقب مظاهرات في كل انحاء البلاد في 20 فبراير/شباط 2011 دعت إلى الإصلاح، وشارك فيها آلاف الأشخاص، ومرت دون تدخل تعسفي يُذكر من جانب قوات الأمن.